● أخبار قصيرة

إيران تستهدف رفع طاقة إنتاج النفط لـ٤/٨ مليون برميل يومياً

أكد مدير الإستثمار والأعمال بشركة النفط الوطنية إستهداف الشركة رفع إنتاج النفط لـ٤/٨ مليون برميل يومياً في إطار الخطة التنموية الخمسية السابعة (فترة ١٩ مارس/ آذار ٢٠٢٤ - ٢٠ مارس/ آذار ٢٠٢٩).
وقال أمير مقيسة: إنه فيما يخص إنتاج الغاز الخام من المستهدف رفعه إلى ١/٣٤٠ مليار متر مكعب يومياً في إطار الخطة التنموية المذكورة. واستدرك قائلاً: إن شركة النفط الوطنية وبهدف تحقيق هذه المستهدفات وإشراك القطاع الخاص بالاقتصاد النفطي والغازي، ستطرح فرصاً استثمارية بنحو ١٣٧ مليار دولار في إطار منتدى التحول الاستثماري وأنشطة المنبع بقطاع النفط الإيراني الذي سينطلق الأسبوع المقبل في طهران الذي يشارك بأعماله أكثر من ٣٠ بلداً.
ولفت مقيسة إلى توجيه دعوة لأعضاء دول مجموعة بريكس للمشاركة بفعاليات المنتدى، فيما ستشمل الفرص الاستثمارية المزمع طرحها في الأسبوع القادم، مشروع استخلاص الغاز المصاحب للنفط بحجم مليار قدم مكعبة أي ما يعادل مرحلة تطويرية واحدة من حقل بارس الجنوبي.

مجمع تشخيص مصلحة النظام يجتمع لدراسة الانضمام إلى بالرمو وCFT

أعلن المتحدث باسم مجمع تشخيص مصلحة النظام إن المجمع سيعقد في وقت لاحق اجتماعاً بمشاركة رؤساء السلطات الثلاث للاستماع الى آراء موافقي ومعارضي الانضمام الى لائحتي بالرمو وCFT ، وبالتالي اتخاذ القرار بما يخدم مصلحة الشعب والمصالح القومية.
وقال محسن دهنوي، أمس الأربعاء، إن اللجنة المشتركة للمجمع عقدت صباح الثلاثاء اجتماعاً درست فيه هاتين اللائحتين، موضحاً: إن دراسة بنود اللائحتين لدى اللجنة المشتركة قد انتهت. وأوضح: إن جدول أعمال الجلسة بمشاركة رؤساء السلطات الثلاث، يتمثل في الاستماع إلى وجهات نظر البرلمان والحكومة والخبراء ومن ثم التصويت بشأن ذلك.

الترانزيت البرّي عبر إيران ينمو ٢٠٪

أعلن رئيس منظمة إدارة الطرق والشحن البري عن نمو الترانزيت عبر البلاد بنسبة ٢٠٪ في غضون العام الإيراني المختتم ٢٠ مارس/ آذار ٢٠٢٥. وأشار رضا أكبري إلى أن الترانزيت البري سجل نشاط ٧٧٠ ألف شاحنة إيرانية وخارجية بالعام المذكور، وشمل نقل ٩/٩ مليون طن من السلع غير النفطية، و٧/٦ مليون طن من السلع النفطية بنمو ٥٪ و٤٢٪ عن العام السابق. وبيّن أن الترانزيت البري سجل نمواً على مدى العامين الماضيين بالتوالي، إذ نما بنسبة ٢٠٪ في السنة الإيرانية المختتمة ٢٠ مارس/ آذار ٢٠٢٥ بجانب ٥٨٪ خلال تلك المنتهية ١٩ مارس/ آذار ٢٠٢٤.

يصل إلى ١٠٠ مليون قدم مكعب يومياً

العراق يحل أزمة الكهرباء بنقل الغاز المصاحب لمعالجته في إيران

قطع العراق خطوة نحو حل أزمة الكهرباء التي يعاني منها بإتفاقية وقعها مع إيران، تقضي بنقل كميات من الغاز المصاحب من آبار النفط الموجودة في جنوبه إلى الأراضي الإيرانية، لمعالجتها وإعادتها إليه مرة أخرى كوقود يُستخدم في محطات توليد الكهرباء.
الإتفاق جاء ضمن أربع إتفاقيات، وقعها نائب رئيس مجلس الوزراء لشؤون الطاقة وزير النفط العراقي حيان عبدالغني السواد، ووزير النفط الإيراني محسن باك نجاد، الإثنين الماضي في بغداد، وينص على استثمار الغاز الذي يحترق في آبار شركة نفط ميسان (جنوب العراق)، بنقله إلى إيران لمعالجة فصل السوائل من هذا الغاز ثم إعادة نفس كمية الغاز، والتي تصل إلى ١٠٠ مليون قدم مكعب كل يوم، لتشغيل محطات الكهرباء العراقية.
يعاني العراق من أزمة انقطاعات واسعة للتيار الكهربائي، إذ يُقدّر الطلب الحالي على الكهرباء خلال فترة الذروة بأكثر من ٣٥ غيغاواطاً، بينما لا يتجاوز الإنتاج المحلي في أفضل الحالات ٢٥ غيغاواطاً، وفقاً لبيانات صندوق النقد الدولي.

تعاون في الحفر والتنقيب

وزير النفط العراقي الذي كشف عن تفاصيل الإتفاقيات التي وقعها، أوضح أن الإتفاقية الثانية كانت بين شركة الحفر العراقية التابعة للوزارة وشركة الحفر الوطنية الإيرانية التي تمتلك ٤٥ حفاراً، ستساعد على تنفيذ مشاريع مختلفة داخل العراق، وخاصة قرب المنطقة الحدودية بين البلدين.
أما الإتفاقية الثالثة فتتعلق بتمديد أنابيب داخل الأراضي العراقية بمساعدة الشركات الإيرانية، وتتضمن الإتفاقية الأخيرة مشاريع للمسح والاستكشاف داخل العراق بمساعدة الجانب الإيراني، وفق عبدالغني.
وكان العراق خلال السنوات الماضية يعتمد على إيران لتزويده بما يقارب ٤٠٪ من احتياجاته من الطاقة، بسبب افتقاره البنية التحتية القادرة على معالجة الغاز المصاحب لاستخدامه محلياً، ومع تصاعد الضغوط الأميركية على بغداد لوقف الاعتماد على الوقود الإيراني تفاقمت أزمة الكهرباء في البلاد.
وفي وقت سابق من الأسبوع الحالي، قدّم وزير النفط الإيراني شرحاً حول مذكرات التفاهم التي وقعها في بغداد، مع نظيره العراقي؛ مبيناً أنها تنص على التعاون الثنائي في مجالات عديدة، ومنها التنقيب البحري ونقل الغاز المصاحب عبر الحقول الحدودية للعراق إلى ايران، بهدف توفير الوقود لمحطات الغاز الطبيعي المسال، وإشراك القطاع الخاص في هذه العملية.
ولفت باك نجاد إلى القواسم المشتركة الثقافية والدينية والتاريخية بين البلدين؛ وقال: نحن باشرنا بالفعل في بعض النشاطات المتعلقة بالنفط، إنطلاقاً من هذه المشتركات؛ مبيناً أن بعضها تعود إلى الإتفاقيات الثنائية الموقعة سابقاً، وقد تم في هذه الزيارة اتخاذ بعض الخطوات من أجل تنفيذها.
يذكر أن وزير النفط الإيراني وقع، الإثنين الماضي، مع نظيره العراقي، مذكرات تفاهم لتعزيز التعاون النفطي بين البلدين. وذكر بيان لوزارة النفط العراقية، أن «نائب رئيس مجلس الوزراء لشؤون الطاقة، وزير النفط حيان عبدالغني السواد، استقبل وزير النفط الإيراني، محسن باك نجاد»؛ مبيناً أنه «تم خلال اللقاء بحث آفاق التعاون المشترك بين البلدين». وأضاف البيان، أن «الجانبين عقدا اجتماعاً تم خلاله بحث آليات التعاون بين البلدين في مختلف القطاعات، حيث تم توقيع مذكرات تفاهم واتفاقيات في مجال تبادل الخبرات والتعاون المشترك، بما يخدم مصلحة البلدين».

مشيراً لأهمية تبادل زيارات الوفود التجارية

السفير الأرميني يؤكد على رفع مستوى التبادل التجاري مع إيران

اعتبر السفير الأرميني لدى طهران العلاقات الاقتصادية بين البلدين بأنها لا تتناسب مع المستوى الرفيع لعلاقاتهما السياسية، وقال: نحن بحاجة إلى التعاون المشترك من أجل رفع مستوى التبادل تجاري الى ٣ مليارات دولار.
وأكد غريغور هاكوبيان، في لقاء مع رئيس غرفة التجارة الإيرانية صمد حسن زادة، أن العلاقات مع إيران من أولويات الحكومة الأرمينية، وأضاف: إن تطوير العلاقات الثنائية في جميع المجالات الاقتصادية والسياسية والثقافية له أهمية كبيرة بالنسبة لحكومة وشعب أرمينيا.
وأعرب هاكوبيان عن أسفه لأن العلاقات الاقتصادية بين البلدين لا ترق إلى مستوى العلاقات السياسية العالية بينهما؛ مضيفاً: لانضع أي حدود لتعميق وتطوير العلاقات.
نحن بحاجة إلى التعاون المشترك حتى نتمكن أولاً من الوصول إلى هدف المليار دولار ثم هدف الثلاثة مليارات دولار في حجم التجارة الثنائية؛ وبطبيعة الحال، يتطلب هذا الأمر علاقات أكثر نشاطا بين غرفتي التجارة في البلدين.
وأكد هاكوبيان أهمية تبادل زيارات الوفود التجارية في تطوير العلاقات بين البلدين، وقال: هناك العديد من الفرص للاستثمار والمشاريع المشتركة في أرمينيا، والسفارة مستعدة لتقديم التعاون اللازم في هذا المجال لتعريف رجال الأعمال الإيرانيين بهذه الفرص. وأكد أن «القطاع الخاص يلعب دوراً حاسماً في تطوير العلاقات الاقتصادية بين البلدين»، وأضاف: ستشارك وفود تجارية أرمينية في معرض «إيران إكسبو ٢٠٢٥»، مما يسمح لها بالاطلاع على فرص الاستثمار وإجراء دراسات حول المشاريع المشتركة. وتابع: بالتعاون بين غرفتي التجارة في البلدين، يجب علينا تحديد آليات مشتركة لحل القضايا والمشاكل التجارية بين إيران وأرمينيا.
وأكد السفير الأرميني على أهمية تطوير السياحة بين البلدين، وقال: إن وجود إيران في اتحاد أوراسيا كعضو مراقب وبدء التجارة الحرة مع دول هذا الاتحاد فرصة جيدة لتطوير التعاون. وأضاف: يمكننا تصدير المنتجات المشتركة إلى منطقة أوراسيا من خلال الاستثمار المشترك.

تصدير الخدمات الفنية والهندسية لأرمينيا

من جانبه، قال رئيس الغرفة التجارية الإيرانية: إن قدرات إيران للتعاون مع أرمينيا كبيرة، وموقعها المحوري في أوراسيا والروابط الثقافية والاجتماعية بين البلدين جعلت مكانة أرمينيا مهمة بالنسبة لنا.
وصرح حسن زاده بأن الغرفة التجارية الإيرانية مستعدة لأي إجراء من أجل تطوير التعاون، وأضاف: نحن مهتمون بإرسال واستقبال الوفود التجارية، ونخطط هذا العام لإرسال وفد إلى أرمينيا. وأضاف: إن القطاع الخاص، على وجه الخصوص، مستعد لتصدير الخدمات التقنية والهندسية والمشاركة في الاستثمارات في مشاريع البناء في أرمينيا. كما أن المجالات الطبية والعلاجية والصيدلانية تشكل أيضًا مزايا أخرى يمكن أن تكون محورًا للتعاون الجيد بين البلدين. وقال رئيس غرفة التجارة: إن القطاع الخاص الإيراني يتمتع بقدرات جيدة في صناعات النفط والغاز والبتروكيماويات والسيارات والأغذية ومواد البناء، ويمكنه توفير منتجات بمعايير عالمية عالية، مشيراً إلى القدرات العالية التي تتمتع بها إيران في مجال السياحة والسياحة الصحية. وأضاف: في مجال السياحة، ندعو إلى مزيد من الدعم من أرمينيا وتسهيل الأمور المتعلقة بالسياح الإيرانيين.
وفي إشارة إلى انعقاد معرض «إيران إكسبو ٢٠٢٥» بدءاً من ٢٨ أبريل/ نيسان المقبل، دعا رئيس غرفة التجارة الايرانية السفير الأرميني لحضور المعرض، وقال: هذا المعرض سيعرض قدرات إيران الإنتاجية والتصديرية، وسيزوره عدد كبير من السفراء المعتمدين في ايران والوفود التجارية من مختلف أنحاء العالم.

رئيس غرفة التجارة: «إيران إكسبو» سيعرض قدرات إيران الإنتاجية والتصديرية، وسيزوره عدد كبير من السفراء والوفود التجارية

وسط التوترات الجيوسياسية العالمية

الصين تكثّف واردات النفط بدعم من الإمدادات الإيرانية والروسية

سجلت واردات الصين من النفط الخام قفزة ملحوظة خلال مارس/ آذار الماضي، بارتفاع يقارب ٥٪ مقارنة بالعام السابق، مدفوعة بزيادة الشحنات القادمة من إيران وروسيا، في وقت تواصل فيه بكين تعزيز أمنها الطاقي وسط التوترات الجيوسياسية العالمية.
وبحسب بيانات رسمية صادرة عن هيئة الجمارك الصينية، بلغ إجمالي واردات النفط الخام في مارس نحو ٥١/٤١ مليون طن، ما يعادل ١٢/١ مليون برميل يوميًا، وهو أعلى مستوى شهري منذ أغسطس ٢٠٢٣.
ويمثل هذا الارتفاع مقارنة بـ١١/٥٥ مليون برميل يوميًا في مارس من العام السابق، وبفارق ملحوظ عن متوسط أول شهرين من عام ٢٠٢٤، الذي بلغ ١٠/٣٨ مليون برميل يوميًا، وفقًا لما نقلته وكالة رويترز.
ورغم الأداء القوي في مارس/ آذار، تراجعت واردات الصين من النفط الخام خلال الربع الأول من العام الجاري بنسبة ١/٥ ٪ على أساس سنوي، لتصل إلى ١٣٥/٢٥ مليون طن، أو ما يعادل ١٠/٩٧ مليون برميل يوميًا، وهو ما يعكس تباطؤًا نسبيًا في بداية العام قبل أن تعاود الشحنات الارتفاع.
ومن أبرز العوامل التي ساهمت في ارتفاع الواردات الشهر الماضي، كانت الزيادة الكبيرة في واردات النفط الإيراني، والتي شكّلت حوالي ١٣ ٪ من إجمالي مشتريات الصين من الخام.
ويُرجّح أن تكون المصافي المستقلة والتجار قد كثفوا من تخزين الخام الإيراني استباقًا «لاحتمال فرض واشنطن مزيدًا من العقوبات» التي قد تعرقل الإمدادات مستقبلاً.
تعكس هذه الأرقام استراتيجية صينية واضحة للانفتاح على مصادر متنوعة للنفط، وخاصة من دول تخضع لضغوط غربية، في ظل سعي بكين لتأمين احتياجاتها المتزايدة للطاقة، والحفاظ على استقرار إمداداتها بعيدًا عن تقلبات الأسواق العالمية.